في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، تتجدد الدعوات إلى حماية النساء والفتيات من مختلف أشكال العنف والانتهاكات التي تطال حقوقهن وكرامتهن، في ظل واقع إنساني واجتماعي بالغ الصعوبة تعيشه المرأة اليمنية جراء سنوات الحرب وتداعياتها. فبين العنف الأسري والمجتمعي، وتطرح تساؤلات حول مسؤولية الجهات المعنية والمجتمع في توفير الحماية وضمان العدالة، وإنهاء كل أشكال العنف ضدها. فهل تمتلك المرأة اليمنية اليوم الحماية الكافية لتعيش بأمان وكرامة؟ وهل تجد من ينصفها حين تتعرض للعنف، أم أنها لا تزال تواجه معاناتها وحيدة في ظل ضعف الحماية وغياب العدالة؟ حيث تخلو التشريعات الجنائية من أحكام خاصة بهذه القضايا، ويحتكم فيها إلى قانون العقوبات الذي يتعامل معها كجرائم عادية دون مراعاة لطبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وإلغاء النصوص التمييزية، وتعزيز إجراءات الحماية والسرية بما يضمن حقوقهن وحرياتهن وسلامتهن الشخصية. تبقى العدالة والحماية من أبرز التحديات التي تواجه النساء المعنفات، في ظل صعوبات الإبلاغ ومحدودية الدعم المتاح لهن حيت أوضحت الدكتورة /روزا جعفر محمد الخامري مدير عام الشؤون القانونية اللجنة الوطنية للمرأة فيما يتعلق بالعقبات التي تواجه النساء المعنفات في الوصول إلى العدالة، تشير إلى أن المرأة في اليمن لا تزال تصطدم بجملة من التحديات القانونية والمؤسسية والاجتماعية، وبطء إجراءات التقاضي وارتفاع تكاليفه، فضلاً عن الخوف من الوصمة الاجتماعية والانتقام والتبعية الاقتصادية للمعنِّف. وتوفير مراكز إيواء آمنة وخدمات دعم مستدامة، تؤكد الناشطات النسويات أن الحرب والنزاعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية ضاعفت معاناة النساء والفتيات في اليمن، وقد جعلت هذه الظروف النساء أكثر عرضة للاستغلال والابتزاز والعنف، ولم يعد العنف مقتصراً على الاعتداء الجسدي أو اللفظي، والحرمان من الاستقلال الاقتصادي وحق اتخاذ القرار. ولا يتوقف العنف عند الأذى الجسدي، بل يترك آثارا نفسية واجتماعية عميقة، ما يجعل الدعم النفسي والاجتماعي ضرورة لمساعدة الناجيات على التعافي واستعادة حياتهن بأمان وفي هذا الصدد تحدثت الاستاد /أنيسة علي المنصوب قانونية ومدربة دعم نفسي ومهارات حياتة قائلة :تبرز أهمية تسليط الضوء على الآثار العميقة التي يتركها العنف في حياة النساء والفتيات ، ليس فقط على مستوى الجسد، وإنما أيضا على المستوى النفسي والاجتماعي والإنساني. وتؤثر في شعوره بالأمان وثقته بنفسه وبالآخرين، وقدرته على بناء علاقات صحية وممارسة حياته بصورة طبيعية. وفي بعض الحالات قد تظهر أعراض الصدمة النفسية أو الاكتئاب، والشعور بالذنب أو الخجل، رغم أن المسؤولية الكاملة عن العنف تقع على مرتكبه وليس على الضحية. وضعف المشاركة في الأنشطة التعليمية والمهنية والاجتماعية، وفقدان الثقة بالآخرين، إضافة إلى اضطراب العلاقات الأسرية والاجتماعية. ونقل أصوات النساء المعنفات، ونشر الوعي بحقوقهن، وليس مجرد وسيلة لنقل الأحداث ورصد الانتهاكات، وتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية على حياة المرأة بشكل عام، كما تعمل على تعزيز ثقافة احترام المرأة وحقوقها وكرامتها. ولكن عليه تقديم تحقيقات وتقارير معمقة ومؤثرة ومستمرة تكشف جذور الظاهرة وأسبابها وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وتناقش سبل الوقاية وايضا المعالجة، بل إلى إعلام يمنح صوتها مساحة وتأثير ، ويسهم في تغيير البيئة الاجتماعية التي تسمح باستمرار العنف ضدها. ومن زاوية المجتمع المدني، يبرز دوره في التوعية بمخاطر العنف، وتقديم الدعم النفسي والقانوني للناجيات، والمناصرة لحماية حقوق المرأة أوضحت (الين احمد علي العبد) رئيسة مؤسسة لاجلك يادار للتنمية الشاملة قالت : إن الدور الذي يمكن ان تؤديه منظمات المجتمع المدني في مكافحه العنف ضد المرأه وذلك من خلال توعيات للنساء حول تعريفهم بحقوق المرأه وتعريفهم والاماكن الخاصه التى يجب اللجؤ اليها افي حالة تعرضهم للعنف بالاضافة إلى تخصيص اماكن خاصه للنساء خاصة في الشرط وحفظ السريه الكامله للنساء للمعنفات وتفعيل دور الشرطة النسائيو لحماية النساء المعنفات وتخصيص غرف خاصة بالنساء في الشرط للتحقيق والحجز تفعيل القوانين الخاصة بحماية النساء وتمكين للنساء للمعنفات اقتصاديا للخروج من المعاناه التى عانتها بالاضافة أن تعيش حياة كريمه من خلال اقامة لها مشاريع صغيره بدورها (سحر الهاشمي) رئيس مؤسسة احسان للتنمية الإنسانية إشارة قائلة :تأتي ذكرى الخامس والعشرين من نوفمبر من كل عام نجد انفسنا امام الالتزام الاخلاقي و الإنساني بالوقوف ضد كافة أشكال العنف الموجة ضد المرأة ، وتعد منظمات المجتمع المدني خط الدفاع الأول وحلقة الوصل الاكثر قربا من قضايا النساء والعنف ضدهن

Summarized by © lakhasly.com